وعن الصراع والتكامل قال كميرلينغ ان الضغوط الخارجية توحّد، وتخفف من حدة الصراعات الاجتماعية في اسرائيل. ونقل عن يوحنان بيرس ان تأثير هذه الضغوط يشمل العناصر التالية: ١ ـ الاعتماد الضمني على القدر، حيث ان الخسارة القومية تعتبر، او يُشعر بها، وكأنها فقدان للجماعات العرقية كافة؛ ٢ ـ الهدف العام طالما انه ينظر الى التعاون باعتباره ضرورياً للبقاء على قيد الحياة؛ ٣ ـ المخرج للعدوان، حيث يكون للتحركات هدف «مشروع».

وفي معالجته قضية شارون، الذي حاول ان يزيد من رصيده السياسي للصراع على مركز رئاسة الوزراء، واسباب حرب العام ١٩٨٢، رأى ان الرأي العام الاسرائيلي قد نشأ لديه تمييز بين الحروب التي تخاص من أجل الدفاع الفوري وتأمين بقاء المجتمع على قيد الحياة، والحروب التي تهدف الى تحسين الوضع السياسي والعسكري لاسرائيل. واعتبر ان الحدود بين ما هو «أمني» وما هو غير ذلك، او بين العسكريين والمدنيين، هي حدود متناقضة. وفي النهاية، تطرق كميرلينغ الى المجتمع المُعسكَر، فذكر ان الشروط التي نجمت عن الصراع طويل الامد الذي اوجد المجتمع الاسرائيلي نفسه فيه هي أكثر تعقيداً من تلك التي توجد في المجتمع الديمقراطي، ليستخدم ذلك في تبرير نشوء مشكلة تحديد حدود النظام.

«العلاقات الحزبية العسكرية في نظام تعددي» (يورام بيري)

يعتبر هذا البحث اكثر ابحاث الكتاب كشفاً للعبة السياسة الحزبية ـ العسكرية في اسرائيل ذات النموذج الهجين بين العسكرة والمأسَسة الديمقراطية. بدأ يورام بيري بأنه يصعب وضع الحالة الاسرائيلية في احدى الفئات الثلاث من العلاقات: المدنية ـ العسكرية ـ الامبراطورية، او المهنية، او الشيوعية. ورأى ان الحالة الاسرائيلية تقع بين الاثنتين الاخيرتين. ووصف خواص المجتمع الاسرائيلي بأنه: اولاً، مجتمع مسيّس؛ ثانياً، ان السياسات حزبية؛ ثالثاً، ان النظام الحزبي كان حاسماً بين ١٩٣٣ ـ ١٩٧٧. وفي عرضه لتاريخ العلاقة المدنية ـ العسكرية، رأى ان العلاقة بين العسكريين والحزب مماثلة للعلاقة بين الحزب والبنى السياسية والادارية الاخرى، من حيث الخضوع والاذعان، وان المفهوم التنظيمي قد افتقر الى نموذجه المتقدم، حيث وجدت حدود مهشمة بين القوات العسكرية، وكانت المؤسسة العسكرية نفسها اضعف من المؤسسات السياسية. وبهذا المعنى، اعتبر ان النموذج الاسرائيلي يمكن اعتباره دولة «ثورية» تحت السلاح. ونحن نميل الى القول ان المؤسسة العسكرية، بضعفها ازاء المؤسسة السياسية ومع الحاجة الى تجييش المجتمع، قد نشأت في الوضع الهجين، لدولة اسرائيل. وهي نموذج مخالف، جذرياً، للنموذج الاوروبي، او لنموذج العالم الثالث.

كذلك رأى بيري ان القيادة السياسية قد استطاعت ان تفرض سلطتها على التنظيمات العسكرية عبر قناة السيطرة الخاصة بالدولة، وان تترك قناة السيطرة الخاصة بالحزب السائد آنذاك (المباي)، وان التغير الذي حدث هو نزع خصوصية وتسييس القوات المسلحة بحلّها ودمجها في ما سمي القوة الدفاعية الاسرائيلية. لقد كانت السيطرة الحزبية اكثر فعالية خلال فترة الاستيطان الاولى، فيما اصبحت، الآن، عاملاً ثانوياً بالنسبة الى قناة سيطرة الدولة.

واذا كان الكاتب اعتبر ان مسعى القوى الدفاعية العسكرية الى الاستقلال التنظيمي الذاتي والوظيفي في النمو والمهام لم ينظر اليه من قبل السياسيين على انه تحدٍ لمبدأ سيادتهم السياسية، فاننا نميل الى ان الاشكالية تكمن في ان السياسيين كانوا مضطرين، بحكم واقعهم الهجين، وبحكم العسكرة المتنامية البنيوية، الى غض النظر عن هذا الاستقلال بغرض امكانية ضبطه، عبر التسلل الحزبي للمباي الى اجهزة المؤسسة العسكرية.

وادرج الكاتب اساليب السيطرة الحزبية في ما يلي:

١ ـ التعيينات: حيث انصبّت الجهود لمراقبة تحركات اولئك الذين لا يدينون بالولاء للحزب (مباي)، مما أدى، لاحقاً، الى ما عرف بثورة الجنرالات. وبعد العام ١٩٤٨، احيل على التقاعد العديد من الضباط من